

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين،
والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين“:
تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الرابطة الجديدة للمرأة اليابانية، منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140114 130114 1360478X (A)



بيان

منذ تأسيسها في عام ١٩٦٢، ما برحت الرابطة الجديدة للمرأة اليابانية، التي تضم ١٥٠.٠٠٠ عضوة في جميع أنحاء اليابان، تعمل من أجل القضاء على الأسلحة النووية، وإعمال حقوق المرأة والطفل وتضامن النساء في جميع أنحاء العالم من أجل تحقيق السلام.

وفيما يتعلق بالموضوع ذي الأولوية للدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة، ”التحديات والإنجازات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية للنساء والفتيات“، تعرض الرابطة هنا أفكارها بشأن وضع الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

والخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تبنى على إنجازات عملية الأهداف الإنمائية للألفية ونواحي القصور فيها وأن تشكل طريقاً نحو عالم يتسم بالسلام، والعدل والاستدامة تكون فيه حقوق الإنسان مضمونة للجميع. ويتطلب تحقيق هذا العالم تحولا أساسيا في السياسات القائمة على المنظورات الجنسانية ومنظورات حقوق الإنسان في جميع المجالات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية. ويتمثل مفتاح النجاح في تحقيق المساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة وتمكينها. وينبغي أن تتضمن الخطة الإنمائية الجديدة هدفا قائما بذاته بشأن المساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة وتمكينها، بما في ذلك الأطر الزمنية، والأرقام المستهدفة والمؤشرات. وينبغي إدماج المساواة بين الجنسين في جميع الأهداف الأخرى بوصفها قضية شاملة.

تخفيض الإنفاق العسكري وإعادة تخصيص الموارد لاحتياجات الإنسان

وفقا لحولية معهد استكهولم الدولي لبحوث السلام لعام ٢٠١٣، أشارت التقديرات إلى أن النفقات العسكرية في العالم في عام ٢٠١٢ بلغت حوالي ١,٧٦ تريليون دولار. ومع أن المجموع يقل بحوالي ٠,٤ في المائة منه في عام ٢٠١١، فإنه ما زال مرتفعا جدا. وفي افتتاح المناقشة العامة للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، التي عُقدت بشأن موضوع الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، قال الأمين العام، ”في وقت يواجه فيه الإنسان احتياجات ماسة، ما زال الإنفاق على الأسلحة مرتفعا بصورة سخيّة. دعونا نصحح أولوياتنا ونستثمر في الأشخاص بدلا من إهدار البلايين على الأسلحة الفتاكة“. والتخفيضات في الإنفاق العسكري ستشجع التجريد من السلاح وستخلق أوضاعا مساعدة لمنع النزاع فضلا عن التعايش السلمي القائم على الثقة والتعاون. وتهيب الرابطة بالحكومات أن تُعيد توجيه الإنفاق العسكري المفرط نحو احتياجات الإنسان، مثل التعليم، والرعاية، والخدمات الطبية وخلق الوظائف، وفقا للمادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة.

واستمرار العنف الجنسي ضد النساء والفتيات وانتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهن في النزاعات المسلحة أو من جانب القوات المرتبطة يشكل عبءاً أمام تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وإلى جانب التخفيض في الميزانيات العسكرية، فإن الجهود الجماعية مطلوبة لحل تلك القضايا عن طريق الحوار والدبلوماسية، الأمر الذي يمكن أن يمنع أيضاً إثارة النزاعات و/أو تصعيدها.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتطورات الحديثة المتعلقة بالأزمة في الجمهورية العربية السورية، التي تدعو فيها معظم الدول، مؤيدة بالرأي العام على نطاق العالم، إلى التوصل إلى حل سلمي للمشكلة ورفض أي رد عسكري على استخدام الأسلحة الكيميائية. ونتيجة لذلك، أصبحت الجمهورية العربية السورية موقعة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونرحب أيضاً بالدعوة إلى حظر الأسلحة النووية وإيلاء الاهتمام إلى العواقب الإنسانية لاستخدامها، وهو ما يحتل مركز الصدارة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥.

وتحت الرابطة الحكومات على التقيد بالقانون الدولي، وتعزيز جهودها الرامية إلى منع النزاعات وحلها بالوسائل السلمية، والتعهد بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن وجميع قرارات المتابعة التي اعتمدها المجلس. ولكوننا نساء البلد الوحيد الذي عانى من آثار استخدام الأسلحة النووية، ولكوننا نساء بلد يتضمن دستوره مادة تنبذ الحرب، على أساس الندم على حربها العدوانية، التي أرغم فيها البلد كثيراً من النساء في البلدان المجاورة في آسيا على العبودية الجنسية، فإننا مصممون على معارضة استخدام القوة في أي ظروف والعمل من أجل القضاء على الأسلحة النووية ووضع حد للإفلات من العقاب لارتكاب العنف الجنسي. وننتهز هذه الفرصة للدعوة إلى أن يدعم المجتمع الدولي جهودنا الرامية إلى تحقيق العدالة لضحايا العبودية الجنسية (المعروفات أيضاً بـ "نساء المتعة") من قبل الجيش الياباني خلال الحرب العالمية الثانية.

الانتقال إلى اقتصاد مستدام وسياسة طاقة مستدامة

على الصعيد العالمي، انخفض إلى النصف عدد الذين عاشوا في فقر مدقع على مدى السنوات الـ ١٣ الماضية، ولكن العالم يواجه التحدي المشترك المتمثل في اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بسبب تدهور الحالة الاقتصادية وحالة العمالة وانتشار الفقر بين النساء والشباب، الذي أصبح مصدر قلق بالغ. واليابان، وهي ثالث أكبر اقتصاد في العالم، ليست مستثناة. ومن شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣، أجرت الرابطة الجديدة للمرأة اليابانية دراسة استقصائية بشأن الأوضاع المعيشية للنساء البالغات من العمر ٦٥ عاماً وأكبر،

وللنساء العاملات البالغات من العمر أقل من ٦٥ عاما. وتشير النتيجة إلى الواقع القاسي لحياتهن: قالت نسبة ٨٠ في المائة من المستجيبات أن من المستحيل العيش بالمعاش التقاعدي الذي يحصلن عليه، وقالت نسبة ١٤ في المائة من المستجيبات العاملات دواما كاملا أن أجرن يبلغ ٢ مليون ين أو أقل في السنة (حوالي ٢٠ ٠٠٠ دولار). والدراسة التي نشرها المعهد الوطني لبحوث السكان والضمان الاجتماعي في نهاية عام ٢٠١١ كشفت عن أن نسبة الفقر النسبي بين النساء في الفئة العمرية ٢٠ إلى ٦٣ عاما ويعشن بدون مساعدة بلغت ٣٢ في المائة، وبين النساء البالغات من العمر ٦٥ عاما وأكبر، بلغت ٥٢ في المائة، وبين الأمهات غير المتزوجات، بلغت ٥٧ في المائة. وتشكل النساء أيضا نسبة ٥٧ في المائة من الذين يعيشون في فقر. وفي اليابان، ارتفع عدد العاملات بصورة حادة في الوظائف غير النظامية، وشكلن نسبة ٣٨,٢ في المائة من القوى العاملة بأسرها. وفي حالة النساء العاملات، بلغت نسبة العاملات غير النظاميات ٥٧,٥ في المائة. وما زالت الفجوة في الأجر بين الرجال والنساء واسعة، حيث تحصل المرأة العاملة دواما كاملا على نسبة ٧٠ في المائة مما يحصل عليه نظيرها الذكر. وإلى جانب التخفيضات المستمرة في الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، فإن عدم المساواة في الأجر يجعل من الصعب للمرأة أن تكون مستقلة اقتصاديا وأن تعيش حياة مستقرة في شيخوختها.

والانتقال إلى سياسة طاقة أكثر استدامة مُلِح أيضا. فالكارثة التي وقعت في محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية في آذار/مارس ٢٠١١ لم تنته بعد. فقد غادر خمسون ألف شخص فوكوشيما وما زال هناك أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص غير قادرين على العودة إلى مساكنهم. وتسرب المياه المشعة من المحطة إلى البحر يمثل الآن مصدر قلق عالمي. وتجربة فوكوشيما تعلمنا أنه متى وقع حادث في محطة للقوى النووية، فإن حياة الأفراد، وكذلك سُبل معيشتهم، يلحقها الدمار، ويلحق بالبيئة ضرر جسيم. وتكاليف تعويض الضرر والتنظيف هائلة. والأهم من ذلك، ليست لدينا التكنولوجيات للتخلص من النفايات النووية بأمان، وستظل تلك النفايات تركة سلبية لأجيال المستقبل. وفي مواجهة الحاجة الملحة لمعالجة نضوب الموارد، والوتيرة المزعجة لتغير المناخ وتدهور البيئة، من الضروري بذل جهود جماعية ومسؤولة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الانتقال الجذري نحو مزيد من الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج.

وإننا نحث الحكومات أن تنفذ سياسة الاستدامة أولا، بدلا من السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الربح أولا، لضمان توفير العمل الكريم وسُبل المعيشة الكريمة للجميع وحماية البيئة العالمية.

القضاء على التمييز واشتراك المرأة في صنع القرار على قدم المساواة

إن السلام والتنمية المستدامة ممكنان عند الاستماع إلى أصوات متنوعة. فالقضاء على التمييز والعنف الجنسانيين المستمرين، وتعزيز اشتراك المرأة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار سيحدثان تغييرات هائلة في السياسات في جميع المجالات، بما في ذلك الأمن. فمتوسط مستوى تمثيل المرأة في البرلمان على نطاق العالم يبلغ ١٩ في المائة. وفي اليابان، تقل النسبة المئوية عن ذلك، وتبلغ ٧,٩ في المائة. وفي كثير من البلدان، ما زالت المرأة مستبعدة من المشاركة في صنع القرارات التي تحدد مستقبلها. وهذا خطأ وغير مقبول. ولإسراع بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من الضروري أن يكون التعليم قائما على حقوق الإنسان فضلا عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وإننا نحث الحكومات على التعهد بالتنفيذ الكامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين وجميع الاتفاقات الدولية والقرارات الأخرى المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والنهوض بها.

ويوافق عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ومنذ السنة الدولية للمرأة، في عام ١٩٧٥، كانت "المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام" أهداف الأمم المتحدة والحركات النسائية في جميع أنحاء العالم. والعمل لتحقيق هذه الأهداف سيقودنا إلى "عالم نريد أن نعيش في" وتأمل الرابطة الجديدة للمرأة اليابانية أن تتوصل المناقشات في الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة إلى نتيجة تكون بمثابة إسهام له أهميته من المنظورات الجنسانية لوضع إطار عمل جديد للتنمية.